إطار العمل لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

منحة صيانة الطرق للمشاريع الصغيرة

الملخص التنفيذي

اعداد فريق إدارة المشروع/ وحدة البيئة/ دائرة الطرق والجسور

أيلول ٢٠٢٠

تعرض هذه الوثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع منحة صيانة الطرق الصغيرة المخصصة للطرق الريفية في شمال وجنوب العراق. تهدف حكومة العراق، بدعم من البنك الدولي، إلى توفير الفرص لتحسين سبل عيش فقراء الريف والحفاظ على سهولة استخدام الطرق الريفية. يتم النظر في عدد من محافظات العراق، وهي القادسية والنجف وكربلاء وديالى وصلاح الدين ونينوى والمثنى ودهوك عند تحديد النطاق الجغرافي لهذا المشروع. الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير زيادة الأعمال وفرص العمل لسكان الريف المحرومين في المناطق المتأخرة من العراق وتحسين سهولة استخدام إلى الطرق إلى الأسواق والمراكز الصحية والمدارس في هذه المناطق.

يتكون مشروع منحة صيانة الطرق اللصغيرة من المكونات الآتية:

المكون ١: المشاريع الفرعية لصيانة الطرق الريفية (٤ مليون دولار أمريكي)

المكون ٢: بناء القدرات (٠.٥ مليون دولار أمريكي)

المكون ٣: إدارة المشروع، والمراقبة والتقييم، ونشر الوعي

تشمل أعمال الطرق القائمة، ولا تشمل أعمال تمديد الطرق وأعمال الإنشاء الجديدة.

ستكون الجهة المنفذة للمشروع هي وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، بصفتها مسؤولة عن التنفيذ الشامل للمشروع والإشراف على الوكالتين المنفذتين: دائرة الطرق والجسور في بغداد والمديرية العامة الطرق والجسور في أربيل.

- تكون دائرة الطرق والجسور في بغداد مسؤولة عن التصميم والمشتريات والإدارة المالية والضمانات الاجتماعية والبيئية لصيانة شبكة الطرق في جميع المحافظات باستثناء إقليم كردستان. ومسؤولة أيضًا عن شراء جميع الخدمات الاستشارية المطلوبة للمشروع. وهي مسؤولة عن تقديم التقارير المالية إلى البنك الدولي للمكونات التي ينفذها.
- تكون المديرية العامة للطرق والجسور في أربيل مسؤولة عن التصميم والمشتريات وإدارة المرافق والضمانات الاجتماعية والبيئية لصيانة شبكة الطرق في محافظات إقليم كردستان. وهي مسؤولة عن تقديم التقارير المالية إلى البنك الدولي للمكونات التي ينفذها.

سيسفر المشروع عن عدد من الفوائد للمستفيدين منها؛ توليد الدخل من خلال خلق روح المبادرة وفرص العمل لسكان الريف المحرومين في المناطق المتخلفة من العراق؛ تطوير الأعمال التجارية الصغيرة (المواد الغذائية والمحلات

التجارية وما إلى ذلك)؛ زيادة الدخل من خلال شراء المواد المحلية والمستوردة المباعة في السوق المحلية وتحسين سبل العيش للسكان المحليين، وتعزيز قدرتهم على تنظيم المشاريع وكذلك تحسين الوصول إلى الأسواق والمراكز الصحية والمدارس في هذه المناطق؛ تحسين جودة السفر والسلامة بسبب ظروف الطرق الأفضل والوصول إلى خدمات المعلومات والقرى النائية.

يغطي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية القضايا البيئية والاجتماعية والآثار السلبية المحتملة المرتبطة بالمشروع، حيث تكون جميع هذه الآثار إلى حد كبير ذات مستويات منخفضة إلى متوسطة. الآثار السلبية قابلة للمعالجة ومحدودة زمنيا. تشمل المخاطر في المشروع ضعف العمالة وظروف العمل ، ومخاطر عمل الأطفال والعمل الجبري ، والتخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي من مكاتب الموقع مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية ، وانبعاثات ضوضاء غير مسموح بها وانبعاثات غير مسموح بها من الهواء والغبار ، واستخدام مواد خطرة مثل مبيدات الأعشاب لاستخدامها في السيطرة على الغطاء النباتي ، فضلاً عن مخاطر الصحة والسلامة المهنية مثل المخاطر المادية من الصيانة والنفايات ؛ إصابات جسدية من المعدات والمركبات ؛ مخاطر الحريق التعامل اليدوي ورفع الأوزان الثقيلة وخطر انتشار الأمراض المعدية بما في ذلك فايروس كورونا.

سيتم إجراء فحص بيئي واجتماعي لكل أنشطة مدرة للدخل يدعمها المشروع، وسيتم اقتراح تدابير التخفيف المناسبة والمتناسبة.

بعد اكتمال أعمال الصيانة وأثناء مرحلة تشغيل المشروع، من المتوقع أن تزداد سرعة المركبات على الطرق وقد يزيد حجم حركة المرور أيضًا بسبب تحسن ظروف شبكة الطرق. قد يتسبب ذلك في مخاطر محتملة تتعلق بسلامة الأهالي، لا سيما الأطفال وكبار السن، فضلاً عن حوادث المرور. تقتصر التأثيرات المتوقعة على المسارات والمواقع المحددة، وبالتالي محلية. تم تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف من أجل تجنب الآثار أو تقليلها.

سيتم إنشاء فريقين لإدارة المشروع ليكونا مسؤولين عن إدارة المشروع. يتضمن كل فريق موظفين مسؤولين عن التنسيق والمشتريات والتخطيط والمتخصصين المالي والتشغيل والتقني والبيئي والاجتماعي. تقع على عاتق كل فريق إدارة مشروع مسؤولية التأكد من أن خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع، والتي سيتم إعدادها وفقًا لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، سيتم دمجها في عقود وعطاءات المشاريع الصغيرة. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية سيكون إلى حد كبير مسؤولية المقاولين. لذلك، يجب على كل مقاول / مشروع صغير تعيين مشرف متخصص في البيئة والصحة والسلامة والبيئة للتعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة، لضمان الامتثال لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء البناء. يجب توضيح جوانب الصحة والسلامة البيئية والاجتماعية للمشرفين المعينين من قبل فرق إدارة المشروع خلال مرحلة المناقصة / الاختيار ويجب تدريبهم على تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والإشراف عليها.

سيؤسس المشروع آليات تظلم المجتمع والعمال. ستتألف آلية التظلم من مجموعة من الإجراءات العملية لضمان التنفيذ الناجح. ستشمل الإجراءات مجموعة الإجراءات التالية كحد أدنى، مثل الاستلام والإقرار والتسجيل؛ التحقق من الشكاوى وتقييمها؛ والاستجابة والتعليقات وتتبع وتقييم العملية والنتائج (انظر إجراءات آلية معالجة المظالم)